المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات

آيت عكاش سمير*
قرومي حميد**

الملخص :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها ، وترجع هذه المشاكل والصعوبات إلى اعتبارات بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية ، وعلى نحو يدفع ويزيد من قدراتها التنافسية.

إن هذه المشاكل ناتجة عن تغيير الظروف الاقتصادية ومشاكل اليد العاملة والضغوط التنافسية ، بالإضافة إلى ذلك نجد مشكل التسويق والإدارة والإنتاج والتخزين وغيرها ، وقد يبقى أكبر مشكل تعاني منه هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول على القروض.

إن هذه العراقيل والمعيقات تحيط بكل المؤسسات ، سواء كانت صغيرة أو متوسطة ، وحتى ذات الحجم الكبير ، إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف نشاطها وانخفاض أرباحها. لكن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتمكين هذا النموذج من المؤسسات من القيام بدورها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك باتخاذ إجراءات تمكنها من تجاوز تلك العقبات ، بل وتعمل على تطويرها عن طريق ما يسمى برنامج التأهيل ومجالاته على مستوى المحيط.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة ، المؤسسات المتوسطة ، برنامج التأهيل .

* كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة: samiraitakkache@yahoo.fr

** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة : guerroumi hamid @yahoo.fr

Abstract:

Facing small and medium enterprises in Algeria many of the problems that hamper economic activity and limit the possibility of continuity, and returns these problems and difficulties to considerations after small and medium enterprises for the optimal size that achieves and internal and external, and as pay and increases their competitiveness.

These problems resulting from changing economic conditions and labor problems and competitive pressures, in addition to marketing, we find the problem, management, production, storage and other, remains the biggest problem experienced by these institutions is funding and methods of obtaining loans.
These obstacles and impediments surround all institutions, whether small or medium, and even large size, but it is more acute for small and medium enterprises, which leads to weak activity and lower profits. But the Algerian state strives to enable this form of institutions to play their role and advancing economic development and enable action to overcome those obstacles, and even working to develop through the so called rehabilitation program and the fields at the level of the ocean.

Keywords : Small businesses ,medium sized enterprises , the rehabilitation program

مقدمة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة رائدة وناجحة في تنمية القطاع الصناعي في بعض الدول الأسيوية ، وتطبيق هذا النموذج في الجزائر يهدف بالدرجة الأولى إلى تشكيل نسيج صناعي يخدم بعضه البعض لغرض تلبية احتياجات السوق الوطنية والتي تعمل في أفاقها على كسب مكانة في السوق الدولية .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها وترجع هذه المشاكل والصعوبات إلى عدة اعتبارات منها :

ـــ بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية ، بالإضافة إلى كون هذه المشاكل ناتجة عن التغيرات الاقتصادية والصعوبات التي نستعرضها في هذا الموضوع .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية :

ـــ ما هي مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

ـــ وما هي إجراءات ترقيتها وتطويرها ؟.

1 ــ ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1ــ 1 ــ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : حسب قانون (م . ص. م) لعام 1953م ، تعرف هذه المؤسسات بأنها «تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه» واستند في ذلك على معيار حجم المبيعات ومعيار عدد العمال وصنفت كما يلي :

أ ــ المؤسسات الخدمية والتجارية بالتجزئة : من 01 إلى 15 مليون دولار .

ب ــ المؤسسات التجارية بالجملة من 05 إلى 15مليون دولار.

ج ــ المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عامل على الأكثر[1].

1ــ 2 ــ تعريف الاتحاد الأوروبي : استنادا إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوروبي فإنه لا يمكن إعطاء تعريف عام لـ (م.ص.م) لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر (م.ص.م) كل مؤسسة يكون عدد عمالها المشتغلين لا يتجاوز 500 عامل على أن يصل حجم الاستثمار 75 مليون وحدة نقدية أو أقل

1ــ 3 ــ تعريف المشرع الجزائري : صدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريف مفصل ورسمي من خلال القانون التوجيهي لترقية (م.ص.م) الصادر في 2001/12/12 مع ضرورة التذكير أن الجزائر تبنت ميثاق بولوني La charte de bologna في تعريفها لـ (م.ص.م) في جوان 2000 م «تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي تشمل من 01 إلى 205 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار ، كما تستوفي معيار الاستقلالية»[2] .

2 ــ أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة :

باعتبار أن (م.ص.م) تمثل نحو 90 % من المنشات في بلدان العالم المتقدم والنامي ، فإن أهميتها راجعة لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية كالمساهمة في توفير مناصب الشغل وتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات ، وذلك كما يلي: [3]

2 ــ 1ــ الأهمية الاقتصادية : تنبع هذه الأهمية من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها (م.ص.م) على المستويات التالية :

- توفير مناصب الشغل .
- تكوين الإطارات المحلية.
- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي.

- توفير احتياجات المشروع الجديدة.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة.
- المحافظة على استمرارية المنافسة.
- تحقيق النمو الاقتصادي(4).

2 ــ 2 ــ الأهمية الاجتماعية : ويمكن إجمالها في ما يلي :

- تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين في المجتمع.
- المساهمة في التوزيع العادل للمداخيل.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد.
- تقوية العلاقات الاجتماعية.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال .

بالإضافة إلى ذلك فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية أخرى تتمثل في دورها التنموي الكبير على المستويين الفردي والاجتماعي وذلك وفقا لما يلي:

أ ــ على مستوى الفرد (صاحب المشروع) :

ــ تشبع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات ، فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم إلى جانب أنه يضمن لأسرته دخل ذاتي .

ــ يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مشروعه .

ــ وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير نكتشف أن الكثير منهم قد بدؤوا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم .

ب ــ على مستوى المجتمع :

ــ تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي

ــ تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

ــ تشارك في حل مشكلة البطالة ، حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات .

ــ تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع خلال عملية التنمية الاقتصادية ، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم(5).

3 ــ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها :

3 ــ1ــ أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة تصنيفات يتم على أساس تحديد أنواعها ولعل من أبرزها ما يلي :

1.1.3ــ التصنيف وفق الشكل القانوني للمؤسسة ويضم كل من : المؤسسة الفردية :هو ابسط الأشكال القانونية حيث يصعب التفرقة بين المؤسسة وصاحبها فهو الذي يديرها غالبا ويرسم سياستها ويتحمل مسؤوليتها ، ويتميز هذا النوع من المؤسسات بحرية صاحبها التامة في الإدارة والتصرف في الأموال وإنجاز الأعمال بالإضافة إلى تخفيض تكلفة البدء بنشاط هذه المؤسسة ، ويقابل في ذلك انه مسؤول مسؤولية كاملة عن مخاطر المؤسسة بما فيها الديون ، أي أن ديون العمل هي ديون شخصية على المالك ، وإذا ما فشلت المؤسسة في التسديد فمن حق الدائنين بيع الممتلكات الشخصية لمواجهة هذه الديون .

ــ **شركة الأشخاص** : هي امتداد للمؤسسات الفردية من حيث الملكية الخاصة لحصص رأس المال والمسؤولية غير المحدودة للشركاء والمتضامنين عن ديون الشركة ، ولكنها تمتاز عنها بقدرتها على جمع أكبر قدر من رأس المال ، وأن الربح والخسارة يوزع على الشركاء حسب نسبة حصصهم في رأس المال وتنقسم هذه الشركات إلى ما يلي :

ــ **شركة التضامن** : تتكون من عدد محدد من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يقلون عن 2 ولا يزيدون عن20 ، إلا إذا طرأت الزيادة على ذلك نتيجة الإرث .

ــ **شركات التوصية البسيطة** : تتكون من نوعين من الشركاء ، الشركاء المتضامنون ، وهم الذين يتولون إدارة الشركة ، والشركاء الموصون الذين يشاركون في رأس مال الشركة .

ــ **الشركات ذات المسؤولية المحدودة** : تتكون من عدد من الشركاء ، لا يقلون عن اثنين ولا يزيدون عن خمسين شخصا ، وتتميز هذه الشركات عن شركات الأشخاص بمحدودية كثافة الشركاء بمقدار حصصهم في رأس المال (6) .

3 ــ1ــ 2 ــ التصنيف حسب طبيعة النشاط : تغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه ، وبالتالي يمكن تقسيم هذه المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ما يلي :

ــ **مؤسسات التصنيع** : بالرغم من الحاجة الضرورية لرأس المال الكبير

والخبرات العالية وكذا التكنولوجية المتطورة للاستثمار في هذا القطاع ، إلا أن هـذا النوع من المؤسسات استطاع اقتحام بعض التخصصات الصناعية والتي من أبرزهـا : الصناعات التعدينية ، الصناعات الغذائية ، الصناعات النسيجية ، الخشب ومشتقاته ، بالإضافة إلى صناعة الورق ومواد البناء.

ـ **مؤسسات تجارية:** وتضم جملة من المؤسسات التجارية العاملة في التجـارة الخارجية أو بأنواعها المختلفة ، تجارة الجملة أو تجارة التجزئة ، ونلاحظ في هذا المجال سيطرة مؤسسات التجارة بالتجزئة ، إذ تمثل هذه المؤسسات المحرك الأساسـي لأي نشاط تجاري وفي أي بلد

ـ **مؤسسات الخدمات:** تقدم هذه المؤسسات العديد من الخـدمات لفئـات المستهلكين والمنتجين ، إذ يعتبر هذا القطاع من أكثر المجالات الـتي بـرزت فيهـا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لعدم احتياجها إلى رأس مال كبير واعتمادهـا على كثافة اليد العاملة ومن مجالات النشاط الخدماتي نجد خدمات النقل والسـياحة ، الخدمات الفندقية والمطاعم ، صيانة الاتصالات ، المكاتـب الاستشـارية كالمحامـاة وخدمات الإعلام الآلي

ـ **مؤسسات زراعية** : لقد شهدت هذه المؤسسات نموا ملحوظا ومسـاهمة هامة في الدخل القومي في البلدان النامية في العقود الأخيرة ، وذلك لما تشمله من تربية المواشي ، تربية النحل ...الخ ، حيث أنها مع مثيلاتها الصناعية والتجارية تكون قطاعا متكاملا(7) .

3.1.3 ـ التصنيف على أساس التوجه : هناك عدة أنواع منها :

ـ **المؤسسات العائلية** : تتميز المؤسسات الصغيرة العائلية والمتوسطة بأن مكانهـا هو المنزل وتستخدم أفراد العائلة كيد عاملة يتم إنشاؤها بمساهمة من العائلـة وتنـتج في أغلب الأحيان منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة من السـلع لفائـدة المصـنع الموجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبيـة) وهـذا في بعض البلدان الصناعية مثل اليابان ، سويسرا ، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منـها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد تحت الأرضي فهو قطاع سراديب والذي يرتكـز في بعـض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود

ـ **المؤسسات التقليدية** : ويقترب أسلوب تنظيمها من المؤسسات العائلية ولكـن لجوءها للاستعانة بعمل الأجير جعلها منها تتميز بشكل كبير عن المؤسسات المنزليـة في كون مقر إقامتها ونشاطها هو محل مستقل عن المنزل (ورشات صـغيرة) مـع إبقـاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في القيام بأشغالها .

ـــ المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو الصناعات الحديثة : ويظهر معنى هذه الأخيرة من خلال العقود الباطنية التي تعتبر بمثابة العلاقة بين المؤسستين ، حيث تقوم المؤسسة الأولى بتوجيه منتجاتها إلى المؤسسة الأخرى في حين تتخلى هذه الأخيرة عن أحد أنشطتها للمؤسسة الباطنية (8).

1.3ـ 4 ـ التصنيف على أساس تنظيم العمل : يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات :

- مؤسسات غير مصنعة
- مؤسسات مصنعة(9).

4 ـ مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة جديدة هناك عراقيل عدة ، حيث تؤدي في غالب الأحيان إلى فشل المستثمر وإحباطه ومن ثم إجباره على التخلي عن مشروعه بعدما قطع فيه أشواطا كبيرة ، وهذه العوائق تتمثل في :

4 ـــ 1 ـ عراقيل التنظيم وسلوك الإدارة العمومية: على عكس ما نرى في الدول المتقدمة من الإدارة العمومية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمدها بدعم مستمر وقوي ، وذلك لإدراكها أهمية هذه المؤسسات ، بحيث نجد في الدول المتخلفة ومنها الجزائر عوائق كبيرة تجابه هذه المؤسسات من ناحية الإدارة العمومية ، حيث تفشت البيروقراطية بشكل خطير في المجال الاقتصادي بأكمله ، وكلنا نعرف ما للبيروقراطية من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية وحتى الحياة الاجتماعية ككل.

كما نجد تعدد مراكز اتخاذ القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص والمتعاملين الاقتصاديين ، أضف إلى ذلك مظاهر المحسوبية والرشوة التي تشكل كلها عوائق سلبية تؤدي إلى الانسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات ، وهذا بالنظر إلى الضعف التي تتميز به هذه المؤسسات والمتمثل في ضعف قدرتها المالية وضعف قدرتها على التصدي ومقاومة هذه الظواهر السلبية ، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية فإن الظواهر السالفة الذكر أصبحت تحديا أصبحت تحديا حقيقيا لنمو هذا القطاع قد تكون سببا مؤديا إلى اختفاء هذه المؤسسات من الساحة الاقتصادية ، مما يسبب خسارة فادحة للاقتصاد الوطني أضف إلى ذلك خسارة كبيرة في عدد مناصب الشغل(10).

4 ـ 2 ـ عوائق ومشاكل التمويل والائتمان: إن مشكل التمويل والائتمان يشكل

العائق الأول والكبير الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها ، وهو مشكل يواجه المؤسسات العمومية والخاصة وبالخصوص هذه الأخيرة ، كون المؤسسات العمومية تلقى على الأقل بعض الدعم من مالكيها وهي الدولة ، ومن المعلوم أن توفر مصادر تمويل متاحة ورخيصة يمكن المشروعات من الانطلاق ويشجع أصحابها على المضي قدما في تجسيدها.

إن هذا المشكل المتمثل في التمويل والائتمان نتج من اتحاد عدة عوامل هي:

ـــ العلاقة السيئة المتسمة بالعدوانية بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، فالبنوك لا تجازف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة متحججة بضعف الضمانات التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تطرحها ، أي عدم جدوى المشاريع اقتصاديا ، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتهم البنوك بالبطء في الإجراءات وتفضيل النشاطات التجارية أي ما يتعلق بالاستيراد.

ـــ معدل الفائدة تفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة كبيرة وتتحجج البنوك في هذا بأن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الشبابية منها يعرضها إلى مخاطر أكبر ، وأن نسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة وبالتالي انعدام الضمانات التي ترضي وتطمئن المؤسسات المالية ، بالإضافة إلى مشكل معدل الفائدة نجد مشكل السياسة الجبائية ومخاطر سعر الصرف والرسوم الجمركية (11) .

4 ــ 3 ــ مشكل العقار الصناعي: بعد أكثر من أربعين سنة من استقلال الجزائر فإن موضوع ملكية الأراضي التي تقام عليها هذه المشروعات لا يزال موضوع ملكية الأراضي التي تقام عليها المشروعات قائما رغم محاولات الإدارة حل هذه المشكلات لأن هذا المشكل يؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار على الأقل النفسي للمستثمر الصغير وهولا يطمئن لملكية أصل من أصوله المهمة.

إن إشكالية العقار المطروحة تكمن أكثر في عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة.

4 ــ 4 ــ مشكل التموين: إنه لمن المعلوم عند كل واحد منا أن التموين يعتبر الوقود المحرك لعجلة مردودية المؤسسة وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ، وإن المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التموين بالمواد المستوردة وهذا رغم انفتاح الجزائر على السوق العالمية.

أ ــ **التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار** : نظرا لما يعانيه السوق المحلي من

النقص في المواد الأولية وقطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطلات وتوقفات عديدة بسبب التقطعات في المخزونات هذا أدى بها إلى الاستيراد رغم التكاليف المرتفعة أو البحث عن شريك ولو كان ذلك مكلفا(12).

ب ــ التموين بالتجهيزات : من المعروف أن الجزائر تعرف تبعية مطلقة في للسوق الأوربية في مجال التجهيزات الصناعية بصفة عامة ولفرنسا ، إيطاليا ، وإسبانيا ، بصفة خاصة ، ونظرا لغلاء التجهيزات الجديدة فإن المستثمر يلجأ إلى شراء الآلات القديمة والمستعملة الأقل تكلفة مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المنتج الصناعي كما ونوعا(13).

4 ــ 5 ــ مشكل نقص المعلومات الاقتصادية: إن الغياب الملحوظ لمكاتب الدراسات والتوجيه الاقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام وهيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى إستراتيجية وطنية منظمة ومتخصصة في البحث والإعلام الاقتصادي ، أدي إلي خلق مشكل نقص المعلومات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم أهمية هذا القطاع واقتحامه عدة ميادين.

4 ــ 6 ــ مشكل التكوين المهني :إن نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين يعتبر عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر على إنتاج المؤسسات و يعتبر أهم عوامل الإنتاج الذي يجب أن يحظي باهتمام وتوفير كل الظروف والعوامل لتحسين المؤسسة كما ونوعا.

4 ــ 7 ــ مشكل البنى التحتية: إن من المشاكل العويصة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدد كيانها وتهدد استمرارها البنية التحتية المتمثلة في الطرق والمخازن ومراكز التبريد والسكك الحديدية والمؤسسات النفعية ، وسنتطرق هنا إلى بعض البنى التحتية وهي كما يلي : (14)

أ ــ الأراضي: المشكل الرئيسي المتعلق بالأراضي هو ملكيتها كما تطرقنا إلي ذلك في مشاكل العقار والمشكل الثاني المتعلق بالأراضي كذالك هو طول الحصول عليها فالعديد من المستثمرين لا يحصلون علي أراضي لإقامة مشاريعهم في الآجال المحددة.

ب ــ المؤسسات النفعية : ونقصد بها المؤسسات التي تقوم على توفير الأموال الضرورية لنشاط معين مثل مؤسسة الكهرباء والغاز والبريد والمواصلات ومصالح المياه ، فغياب هذه المؤسسات أو بعدها يؤثر علي السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات

فمثلا عند حصول عطل كهربائي في مؤسسة تعتمد بشكل كبير علي الكهرباء إن لم يصلح بشكل سريع فإن المؤسسة ستتعرض إلى خسارة فادحة وتنخفض مردودية العمل [15] .

5 ــ الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم ، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب اتخاذ إجراءات تشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين ، وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذه الإجراءات التي سوف نتعرض لها في مطلبنا هذا.

5 ــ 1 ــ برنامج التأهيل: وهو برنامج يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى ، المكلفة بترقية المنظومة الرئيسية الاقتصادية ، البرنامج يمتد لفترة 12سنة يشمل مرحلتين:

ــ **المرحلة الأولى** : وتمتد على خمس سنوات وتضم تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات التي يشمل على البناء المؤسساتي والقانوني

ــ **المرحلة الثانية** : مرحلة الضبط ومدتها سبع سنوات وتضم :

- تحديد المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة .
- تطوير مهارات العاملين.
- تطوير التسويق وبحوث التسويق.

لذا يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تتبنى إجراءات ، وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية والإنتاجية والتسويقية ، وأن تتحمل جزء من أعباء العملية التأهيل[16] .

5 ــ 2 ــ أهداف البرنامج : يتضمن مجموعة من العمليات الموجهة إلي المؤسسات ومحيطها وتتمثل في ما يلي:

ــ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات بمعنى تكييفها وفق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم ، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات حيث يتوجب على المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية .

ــ توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة بالعمل على الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية أولا ثم اقتحام الأسواق الخارجية.

ــ الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات بمعنى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج للمؤسسة.

ـــ التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل من أولويات برامج التأهيل ، والعمل على توفير فرص جديدة من جهة أخري[17] .

5 ـ 3 ـ المجالات التطبيقية لبرامج التأهيل : إن برنامج التأهيل ممول من طرف المساعدات المقدمة من قبل الإتحاد الأوربي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الأورو متوسطية ، وتتمحور عمليات التأهيل في مجـــالات عديـــدة علـــي مستويين .

أ ـــ مجالات التأهيل علي مستوي المؤسسة : يكون هذا من خلال تحديات أنمـــاط التسيير وتحديد وسائل الإنتاج المتقدمة ، وطرق الإنتاج المستخدمة وإتاحـــة الإعـــلام الاقتصادي اللازم ، سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة أو بالمحيط الخـــارجي للمؤسسة ، ويشمل التأهيل المؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانيـــات مـــتغيرة ، تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية كمـــا يمتـــد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل ، نظرا لـــدورها في الحوار مع السلطات العمومية ، وفي توصيل المعلومات والتوجيهات إلى المؤسسات[18].

ب ـــ مجالات التأهيل على مستوى المحيط: وتشمل عمليات التأهيل اللازمة علـــى محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها:

- المحيط القانوني والإداري والتنظيمي.
- المحيط العقاري.

بالإضافة إلى ما سبق هناك انشغالات مستقبلية أخرى لدى وزارة المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة منها:

برنامج تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق 600000 مؤسسة خـــلال 10 سنوات القادمة «2002 ـــ 2012» .بمعدل 60000 مؤسسة سنوي ، حيث تنقســـم إلى 30 % منها والتي تعتبر كمؤسسات مصغرة في مجال الخدمات .بمقدار 3/2 منها مؤسسات مصغرة في مجال الخدمات ، والباقي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة موجهـــة إلى إنتاج منتجات مصنعة ونصف مصنعة ، و 70% عبارة عن مؤسسات صغيرة تتخصص في مجال التكنولوجيا الحديثة ، وهذا ما يتطلب تهيئة الفضاء الملائم من خلال إعداد خريطـــة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تهدف هذه الخريطة أساسا إلى دراسة كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة توزيع انتشار هذه المؤسسات في آفاق 2022 وتراعي في ذلك :

- التوازن السوسيو اقتصادي بين مختلف ولايات الوطن[19].

➢ إظهار المؤهلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل ولاية وفي عمليات الاستثمار وسيتم ذلك عن طريق:

➢ إحصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني ، وتوظيف محققين يقومون بعملية جمع المعلومات الإحصائية الخاصة بالقطاع ، على مستوى المديريات الولائية للمناجم والصناعة باعتبارها الممثل ألولائي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار والقطاعات المربحة في كل ولاية.

➢ التمكن من خلق التكتلات المؤسساتية في الأماكن الحضرية والريفية(20).

5 ــ 4 ــ الأفاق البعيدة المدى : ففي آفاق 2012 ــ 2017 تسعى الوزارة إلى مساعدة المؤسسات وإلى تصميم المنتجات الجديدة والتي تحتوي على مكونات إلكترونية والسيطرة عليها ، أما في آفاق 2022 فستسعى الوزارة إلى تأهيل المؤسسة لدخول عالم التكنولوجيا المتقدمة ، والاندماج في الاقتصاد الدولي والأسواق المالية.

تمثل هذه الآفاق على المدى المتوسط والمدى البعيد ، مؤشرا قويا على النقلة النوعية والكمية التي سيشهدها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال إرادة سياسية عازمة على تحقيق التنمية الشاملة(21).

خاتـــــــــــمة :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة ، إنما هي أكثر من واقع ، هي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن تنمية اقتصادياتها تعتمد في الأساس على ما تنجزه وتحققه تلك المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد برهن هذا النوع من المؤسسات على نجاعته الاقتصادية وإمكانياته الكبيرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة ، في الدول المتقدمة والدول النامية ، مما أهلها إلى لعب دور أساسي في السياسة التنموية والإصلاحية ، وذلك من خلال توفير مناصب شغل وتكثيف النسيج الصناعي وتدعيم الصناعات الكبيرة لكن ما يجب الإشارة إليه أن هذه المؤسسات تحتاج إلى جهود أكبر ومقومات هامة تستجيب لتطلعاتها وخصوصياتها ، حتى تتمكن من البقاء والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية ، حيث نجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلبث كثيرا حتى انهارت ، أو أفلست بسبب الظروف والعوائق البيروقراطية وغيرها من الأمراض الإدارية ، كما يبقى البعض الآخر منها يواجه تلك المشاكل والمعوقات ، لذلك فإننا نرى أن هذه المؤسسات يجب أن تقوم بإجراءات ذات طابع عام من خلال ما يلي :

1 ــ تحسين دور الوظيفة المالية (لتحقيق أكبر عائد مالي) ، وذلك بالحصول على الأموال اللازمة لتسيير هذه المصادر والحصول على أكبر عائد مالي ممكن.

2 ــ إنشاء مصلحة للتسويق قصد توجيه السياسة المتبعة من طرف المؤسسة والعمل على ترويج منتجاتها ، ودراسة الطلب لمعرفة ميول ورغبات الأفراد ، بحيث يكون الإنتاج حسب الطلب ، ثم البيع بأسعار تنافسية تطبيقا للعلاقة ، الجودة / السعر.

3 ــ الفصل بين مهام العمال لتفادي الفوضى في العمل وتحديد مسؤوليات كل عامل فيها.

وبالإضافة إلى النتائج التي ذكرناها نحاول تقديم بعض المقترحات:

ــ العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة الترتيبية اللازمة لها حتى تؤدي دورها التنموي.

ــ ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال ، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأفضل الوسائل والسبل ، التي أثبتت فعاليتها في اقتصاديات بعض دول العالم الثالث.

ــ تكثيف عملية البحث العلمي وتطوير الدراسات لترقى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات مستوى احترافي منظم.

قائمة المراجع :

1 ــ يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 18.

2 ــ جواد نبيل ، ادارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة نظرية تطبيقية ، رسالة ماجستير ، فرع تسيير المنظمات ، جامعة بومرداس ، 2007 ، ص 25.

3 ــ عثمان لخلف ، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1994 ، ص 16.

4 ــ رابح خوني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، دار أتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، ط 1 ، 2008 ، ص 35 ــ 36 .

5 ــ جواد نبيل ، مرجع سابق ، ص 75.

6 ــ عثمان لخلف ، مرجع سابق ، ص 36.

7 ــ كاسر المنصور وأخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار حامد للنشر ، ط1 ، الأردن ، 2000 ، ص 45 ــ 46.

8 ــ صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون سنة ، ص 16.

9 ــ عثمان لخلف ، مرجع سابق ، ص 36.

10 ــ عياش قويدر ، المؤسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة ، الملتقى الوطني حول (م.ص.م) وادوارها في التنمية ، جامعة الأغواط ، ص 185 ــ 186.

11ــ قويقح نادية ، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 40.

12 ــ خميسي نويرة ، عراقيل وحلول ، مجلة فضاءات ، العدد الأول ، أفريل 2002 ، ص 8.

13 ــ شبايكي سعدان ــ معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ــ الملتقى الوطني الأول حول

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ـــ جامعة عمار ثليجي الاغواط ـــ 8 ـــ 9 افريل 2002.
14ـــ كليفورد بومبارك ، أسس الأعمال التجارية الصغيرة ، ترجمة رائد السمرة ، مركز الكتاب الأردني ، الأردن ، 1986 ، ص 35.
15 ـــ سلطاني محمد رشدي ، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقعه وأهميتـــه وشـــروط تطبيقه ، رسالة ماجستير ، جامعة المسيلة ، 2006/2005 ، ص 41.
16 ـــ لقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقـــم 01 / 18 المـــؤرخ في 2001/12/12 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ، ص 7.
17 ـــ أحمايني نصر الدين وآخرون ، برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حالة الجزائر ، مذكرة مقدمـــة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس ، جامعة الجزائر ، 2005 ص 55.
18ـــ عبد اللطيف عبد الكريم ـــ واقع و أفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاح ـــ رسالة ماجستير ـــ كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسييرـــ جامعة الجزائر (2002 / 2003) ، ص 71.
19ـــ ايت عيسى عيسى ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق و قيود ـــ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة شلف العدد 06.
20 ـــ بتشين محمد نعمان ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، عراقيل وحلول ، مجلة فضاءات العدد الأول ، أفريـــل 2002 ، ص 11.
21 ـــ أحمد مجدل : اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجـــارة الإلكترونيـــة ، أطروحـــة دكتوراه ، الجزائر ، جوان 2004 ، ص 105.